الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العــدل

مركز البحوث القانونية و القضائية

ملتقى حول البحث القانوني المتعدد التخصصات

الجزائر 25 مارس 2015

تقـــديم الموضوع

تشكلت العلوم و تطورت تدريجيا عبر القرون، و عرفت في بعض فترات هذا التطور الفكر الموسوعي لدى بعض المفكرين، سهلته بساطة العلوم التي كانت سائدة آنذاك وعدم تعقدها. لكن مع تطور الفكر البشري و تراكم المعارف وتشعبها، أخذت بوادر التخصص تفرض نفسها على اعتبار أن الشخص الواحد لا يمكن له أن يُلِمَ بأكثر من تخصص.

بفضل جهود المتخصصين في مختلف العلوم و الباحثين فيها أخذ التخصص يزداد، وهو التخصص الذي أدى إلى تحقيق فعالية هذه العلوم خدمةً للبشرية.

كما أدى ازدياد التخصص إلى نشوء حقول من المعارف، موحدة بقاسم مشترك هو المنهج الذي تستعمله في التفكير، فنقول مثلا منهج العلوم القانونية، منهج علم الاجتماع، منهج العلوم الاقتصادية.إلا أن التخصص المفرط (l'hyperspécialisation)الذي لازم تطور العلوم قد أدى بكل التخصصات إلى الانغلاق عن بعضها البعض، في الوقت الذي كان من المفروض أن تسعى لتحقيق الفهم الشامل للعالم المحيط بنا، هذا العالم المتسم بتعدد الأبعاد الذي أصبح يتجاوز حدود تفكير كل تخصص.

هذه الظاهرة يفسرها عالم الاجتماع و الفيلسوف الفرنسي المعاصر، إدغار موران (1994)، بكون كل تخصص يتجه دوما إلى الاستقلال الذاتي عن طريق رسم حدوده واستحداث لغته الاصطلاحية و إنشاء تقنياته و استعمالها، و أحيانا باستحداث نظرياته الخاصة به.

علاوة على ذلك، تنبثق عن بعض التخصصات تخصصات فرعية (علم الاجتماع القانوني مثلا) تتمكن أحيانا من الاستقلال عن المنهج الأم، مما يؤدي إلى تعميق درجة التعقيد.

من مخاطر كل ذلك، تجزُّء المعرفة و تشتتها ونشوء حواجز بين التخصصات : هذه الظاهرة تمنع الوصول إلى حلول للإشكالات المشتركة بين هذه التخصصات (إشكالات متعددة الأبعاد)، كما تمنع أي نظرة كلية للإنسان على الإشكالات بالغة التعقيد.

لقد عرف القرن العشرون تَجزُءَ المعرفة، مما حَمَل بعضَ المفكّرين الواعين بمخاطر التخصص المفرط، على المرافعة منذ الستينات من أجل إذابة هذه الحدود و الربط بين المعارف و التخصصات. من بين هؤلاء يمكن أن نذكر جان بياجي، باساراب نيكولسكو، إدغار موران، آندري بورغينيون و غيرهم.

يؤكد هؤلاء في كتاباتهم على ضرورة تجاوز الانغلاق التخصصي و اعتماد أسلوب " تعد د التخصصات " و "ما بين التخصصات" و حتى "عبر التخصصات".يدافع باسارابنيكوليسكو في "عبر المناهجية، البيان"[1] عن "عبر التخصصات" (1996) التي يعتبرها تمثل الإجابة المثلى لتحديات الحياة المعاصرة المتمثلة في الدمار المادي والروحي.

* * *

يتعين التأكيد في السياق المذكور ، على أن الحياة المعاصرة تطرح إشكالات معقّدة تتطلب معالجتُها تضافر معارف وجهود العديد من التخصصات. إن التكامل بين هذه الأخيرة من شأنه أن يعزز الفكر المبدع وبالتبعية الوصول إلى حلول جديدة تكون مصدرا للتطور العلمي.

انتشر الوعي بأهمية هذا التكامل حاليا على جميع المستويات، لأجل ذلك يزداد في وقتنا الراهن إدخال أسلوب تعدد التخصصات في التعليم لا سيما الجامعي ؛ يتم تشجيع الأبحاث متعددة التخصصات بإعطاء الأولوية للمشاريع التي تتناول حقو ل المعرفة المتنوعة؛ أنشئت مراكز متخصصة في النشاطات والمشاريع المتعددة التخصصات؛ كما تعددت التظاهرات العلمية بما في ذلك مجال الحقوق، الحاملة لعنوان تعدد التخصصات، وهو موضوع ملتقانا هذا.

إن وقت الدوغماتية في القانون الذي استمر ردحا من الزمن أدى إلى بناء قواعد قانونية انطلاقا من قواعد قانونية أخرى، لكنه تطوَرَ و ترَك المجال شيئا فشيئا لقانون مرتبط بالواقع الاجتماعي الذي يستند إليه. وفي هذا الإطار تعتبر مساهمة العلوم الاخرى في إثراء القانون و لاسيما

[1]- بيان العبر تخصصات هو عبارة عن ميثاق العبر تخصصات الذي تبناه المشاركون في المؤتمر الأول للعبر تخصصات المنعقد بالبرتغال سنة 1994. وهو متكون من خمسة عشر مادة محررة من طرف لجنة الصياغة المتكونة من كل من: ليما دِه فريتاس، ادغار موران و بسراب نيكولسكو.

العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ذات أهمية كبيرة (علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا، الاقتصاد، علم النفس، العلوم السياسية، الفلسفة، التاريخ، إلخ.) لكونها الأدوات المنهجية التي بها يَسْبُر القانون أغوار الواقع المركب والمعقّد.

هذه المساهمة التي تُوحِّد جهود تخصصات متعددة - منهجيات مختلفة إذن- ، يتعين عليها أن تستجيب لأية منهجية ؟ وكيف لها أن تتجاوز حدود تجميع المعارف بعضها بجوار البعض دون التناغم بينها؟

هذا هو البُعد الذي يرمي الملتقى إلى تسليط الضوء عليه. فهو يهدف إلى تحديد المتطلبات المنهجية للبحث القانوني المتعدد التخصصات بغرض ضبط الشروط المثلى للتكفل بالأشكال المختلفة للتعاون بين التخصصات.

قصد حصر إشكالية الملتقى يتولى المتدخلون:

-من جهة أولى، تحديد المصطلحات المفتاحية (تعدد التخصصات، بين التخصصات، عبر التخصصات)، و الأدوات المنهجية للبحث القانوني، الوقوف على العلاقات التي تربط القانون و العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

-من جهة ثانية، التساؤل حول مساهمة المناهج العلمية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية في تطوير القانون (النماذج المذكورة على سبيل المثال: العلوم الاجتماعية، العلوم الاقتصادية).

-من جهة ثالثة، تناوُلُ القانون كفضاء لحوار التخصصات المتنوعة لا سيما ما يتعلق بالتفاعل بين الثلاثي القاضي و القانون و الخبرة.

-من جهة رابعة، التساؤل حول تطبيقات تعدد التخصصات عند إعداد القانون.

تكون نشاطات الملتقى موضوع خاتمة تُعرَض على المشاركين عند الاختتام.